28 June 2007
Arabic

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٥٧٠٨ المعقودة يوم ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وفيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في سيراليون"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

يعرب مجلس الأمن عن تقديره البالغ لرئيس المحكمة الخاصة لسيراليون ورئيس هيئة الادعاء بما على ما قدماه من إحاطة خلال المناقشة التي أجراها مجلس الأمن يوم ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

ويؤكد مجلس الأمن من جديد دعمه القوي للمحكمة الخاصة ويشيد بما أحرزته من تقدم. ويلاحظ مجلس الأمن بوجه خاص مساهمة المحكمة الخاصة في تعزيز الاستقرار في سيراليون وفي المنطقة دون الإقليمية وفي وضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب.

ويرحب مجلس الأمن ببدء محاكمة تشارلز تاييلور في ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في لاهاي عقب اتخاذ القرار ١٦٨٨ (٢٠٠٦). ويتقدم مجلس الأمن بالتهنئة أيضا للمحكمة الخاصة على إصدارها أول حكم ابتدائي لها في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في قضية المجلس الثوري للقوات المسلحة.

ويقر مجلس الأمن أيضا بالتقدم الذي أحرزته المحكمة في تنفيذ استراتيجيتها للإنجاز (S/2007/338). ويشدد مجلس الأمن على أنه يتوقع أن تبذل جميع أجهزة المحكمة الخاصة كل ما في وسعها لإنهاء عمل المحكمة وفقا لاستراتيجية الإنجاز.

ويحث مجلس الأمن المجتمع الدولي على مواصلة دعم المحكمة الخاصة وهي تنتقل إلى المرحلة الأخيرة من عملها، بوسائل منها ضمان مثل المهرب المتبقي الذي صدرت في حقه لائحة اتهام أمام المحكمة.

ويحيط مجلس الأمن علماً على وجه الخصوص باحتياجات المحكمة المتواصلة من الدعم المالي. ويؤكد مجلس الأمن على الحاجة الماسة إلى الإعلان عن المزيد من التبرعات بغية تمكين المحكمة الخاصة من إكمال ولايتها في الوقت المناسب؛ ويطلب إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تنظر في إعلان تلك التبرعات.

ويلاحظ مجلس الأمن أيضاً مختلف التحديات الأخرى التي تواجه المحكمة الخاصة وهي تعمل على الوفاء بولايتها، ويحث الدول على النظر في دعم المحكمة الخاصة بالدخول في ترتيبات ملائمة معها من أجل نقل الشهود وإنفاذ الأحكام.

ويقر مجلس الأمن بأنه ستنشأ حاجة إلى وضع المزيد من الترتيبات لمعالجة المسائل المتبقية بعد الفراغ من إجراءات المحاكمة والاستئناف، بما في ذلك المسائل الناجمة عن الإنفاذ طويل الأمد للأحكام الصادرة ضد المدانين، ومحاكمة المتهمين الذين لا يزالون هاربين في المستقبل، وحماية الشهود، وحماية محفوظات المحكمة الخاصة.

وأخيراً، يشيد مجلس الأمن بالأنشطة الإعلامية الهامة التي تقوم بها المحكمة الخاصة لإطلاع شعب سيراليون على عملها القضائي، لتسهم بذلك في استعادة سيادة القانون في جميع أرجاء البلد والمنطقة.